

Distr.: General
4 April 2006
Arabic
Original: Russian

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون



الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الحادية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ميتلاند (جنوب أفريقيا)

المحتويات

البند ٧٧ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية
التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان في الأراضي العربية المحتلة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيبة بتوقيع أحد
أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing
Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٧٧ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي العربية المحتلة (تابع) (A/57/204 و A/57/314-318 و A/57/421)

١ - الرئيس: لفت الانتباه إلى الوثائق المعروضة على اللجنة ذات الصلة بالبند قيد النظر.

٢ - السيد ماهندران (سري لانكا) (رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة): قدم تقرير اللجنة الخاصة (A/57/707) وأشار إلى أنه ينبغي النظر فيه إلى جانب التقرير الدوري (A/57/421)، الذي يتضمن ملخصا للمقالات المنشورة في الصحافة الإسرائيلية.

٣ - وأشار إلى أنه تم إعداد التقرير على أساس شهادات المقيمين في الأراضي المحتلة وإسرائيل الذين اجتمع بهم أعضاء اللجنة الخاصة في القاهرة وعمان، فضلا، عن إفادات الشهود الذين لا يقطنون في الأراضي المحتلة ولكن يواصلون اتصالهم مع المقيمين في الجولان السوري المحتل.

٤ - وأعرب عن أسفه بالنيابة عن اللجنة الخاصة لعدم تمكنه من زيارة الأراضي المحتلة كي يطلع على موقف إسرائيل بشأن الموضوع.

٥ - وأضاف أنه بموجب المعلومات التي تم الحصول عليها فإن حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة تدهورت بشكل هائل منذ قيام إسرائيل بغارات عسكرية. وقد أدلى شهود مثلوا أمام اللجنة بشهادات مفصلة ومعلومات تشير إلى الأوضاع المأساوية التي يعيش في ظلها المواطنون الفلسطينيون خلال الفترة قيد النظر. وترسم بياناتهم صورة مروعة وتبين

التدهور المزعج في الحالتين الإنسانية والاقتصادية التي تزداد سوءا نتيجة لانتهاكات حقوق الإنسان للسكان الفلسطينيين المدنيين.

٦ - ويركز التقرير بشكل رئيسي على القضايا ذات الاهتمام الخاص على ضوء الشهادات والمواد التي وردت: مثل الحق في الحياة؛ والاعتقال والاحتجاز؛ واستخدام القوة العسكرية ضد السكان المدنيين؛ وحرية التنقل؛ وحرية الصحافة ووسائل الإعلام؛ والمساعدة الإنسانية؛ والمساعدة الطبية؛ والآثار الاقتصادية، بما فيها تدمير الهياكل الأساسية والممتلكات؛ والمدافعين عن حقوق الإنسان.

٧ - وقد قتل أكثر من ٣٠٠ ١ فلسطيني من بينهم العديد من الأطفال، وجرح ما يزيد عن ٢٠ ٠٠٠ شخص، غالبيتهم من المدنيين المسلمين منذ شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ومما يسهم أيضا في تزايد الفقر واليأس استخدام العقاب الجماعي، مثل حالات الحصار والحظر المطولة، وهدم المنازل وتدمير الأراضي الزراعية، مما أدى إلى عدم قدرة الفلسطينيين من الوصول إلى مواقع عملهم في إسرائيل، وفرضت عوائق لا يمكن التغلب عليها في وجه الصادرات الفلسطينية، مما أدى إلى ازدياد البطالة، ومنع الطلاب من ممارسة حقهم في التعليم، ومنعت الجرحى، والمرضى والمعاقين من التمتع في حقهم في المساعدة الطبية. وكان لكل ذلك آثار سلبية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأراضي المحتلة وقوضت بشكل خاص الاقتصاد الفلسطيني ذو النمو الضعيف الذي يتصف أساسا بالسوء. وقد لوحظ انخفاض كبير في الدخل لشريحة كبيرة من السكان، وإعاقة تقديم المساعدة الإنسانية والطبية.

٨ - وترتأي اللجنة الخاصة أن الضوابط الكبيرة والواسعة بحد ذاتها والأسلوب القاسي الذي تطبق فيه هذه الضوابط من قبل السلطات الإسرائيلية لا يتماشى على الإطلاق مع معايير والتزامات حقوق الإنسان.

الوصول كل سنة، والتي قدم آخرها خلال السنة الحالية. ولو سمح للجنة الوصول لتمكنت من التعرف على آراء مثلي السلطات الإسرائيلية بشأن السبب الذي دعاهم إلى اتخاذ التدابير المشار إليها في التقارير التي حصلت عليها اللجنة. ويتوفر حرية الوصول هذه، كان يمكن لتقرير اللجنة أن يصبح أكثر اكتمالا.

١٢ - السيدة عبد الهادي ناصر (المراقبة عن فلسطين): أشارت إلى أن السلطة القائمة بالاحتلال، إسرائيل، تستمر بالدوس على حقوق الشعب الفلسطيني حتى الوقت الحاضر. ولهذا السبب فإن البند من جدول الأعمال قيد النظر ذو أهمية حاسمة للشعب الفلسطيني، كما ينبغي أن يكون أيضا للمجتمع الدولي. ولا يزال عمل اللجنة الخاصة عنصرا هاما من جهود المجتمع الدولي.

١٣ - ومصدر الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل هو الاحتلال الذي استمر لأكثر من ٣٥ عاما والذي يمثل بحد ذاته انتهاكا للقانون الدولي. ولم تنقص المعاناة مع مرور الوقت؛ بل استمرت انتهاكات حقوق الإنسان بشكل أكثر إفراطا وعدوانية. وتستمر السلطة القائمة بالاحتلال في شن حملة عسكرية لمدة سنتين موجهة للأسلحة والمعدات العسكرية ضد الشعب الفلسطيني وقيادته. وفي شهر آذار/مارس ٢٠٠٢ أعيد احتلال المراكز السكانية ومخيمات اللاجئين في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة وتمت مهاجمتها، مما أثر على هياكل السلطة الفلسطينية. وقد ضمنت إسرائيل في تغذيتها لدائرة العنف التي لا تلتين استمرار الموت، وتدمير الممتلكات، ومصادرة الأراضي واستغلال الموارد، وكما هو الأمر في السابق، لن تعود الحياة إلى طبيعتها بين الفلسطينيين.

١٤ - وأضافت أنه من الصعب الوقوف مكتوفي الأيدي في وجه الإهانات التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني. وتمثل أمام الأعين دفن الرضّع، والشباب

٩ - وقد وضعت السلطات الإسرائيلية على مدى سنين الاحتلال نظام قوانين وتنظيمات وتدابير إدارية شاملة مفصلة تؤثر على جميع جوانب حياة الشعبين الفلسطيني والسوري في الأراضي المحتلة. وقد جرت صياغة القوانين والتنظيمات بشكل يمنح المسؤولين درجة كبيرة من السلطة وحرية التصرف في حياة البشر في الأراضي المحتلة. وعلاوة على ذلك، أدت ممارسة هذه السيطرة خلال فترات العنف إلى جعل حياة الشعبين الفلسطيني والسوري لا تطاق إلى حد كبير.

١٠ - وقد بدا على الشهود الذين مثلوا أمام اللجنة الخاصة شعور باليأس، والإحباط والغضب، ليس فقط ضد السلطة القائمة بالاحتلال بل ضد المجتمع الدولي أيضا، بما في ذلك اللجنة الخاصة نفسها فيما يتعلق بعدم قدرتها على تقديم النجدة من المشقات التي يعاني منها الشعب في الأراضي المحتلة. والاستنتاج الوحيد الذي بدا ممكنا للجنة الخاصة، لسوء الحظ، بعد الإفادات التي تم الإدلاء بها والمواد التي تم توفيرها لها هو تجاهل حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني بشكل قاس.

١١ - ويذكر تقرير اللجنة الخاصة بأن الفشل في حل مشكلة الاحتلال الأساسية، بالإضافة إلى فشل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بالالتزام باتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ (اتفاقية جنيف الرابعة)، وقواعد القانون الإنساني الدولي، وضعت سكان الأراضي المحتلة في موقع ضعيف، وأصبحوا بدون حماية، وجعلتهم هدفا لانتهاكات واسعة النطاق. ونظرا لأن تقرير اللجنة غير كامل ولا يشمل آراء الإسرائيليين، الذين كانوا هم أيضا ضحايا للعنف وتعرض بعضهم للقتل والإصابة بالجروح، فإن اللجنة ترغب في التأكيد على أنها لم تكن قادرة على الوصول إلى الأراضي المحتلة بالرغم من الطلبات التي قدمتها اللجنة لتوفير حرية

تخريب الأراضي والمحاصيل الزراعية وجرت مضايقة وسلب الفلاحين الفلسطينيين.

١٧ - وقالت إنه من المعروف جيدا أن إسرائيل تستمر في أنشطة الاستيطان غير القانونية في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، فضلا عن الجولان السوري المحتل. ويرافق ذلك مصادرة الأراضي والممتلكات، واستغلال الموارد الطبيعية ونهبها، وتدفق أعداد أكبر من المستوطنين.

١٨ - ويشرح تقرير اللجنة الخاصة بالتفصيل القيود القاسية المفروضة على حرية حركة البشر والسلع، بما في ذلك العاملين في مجال المساعدة الإنسانية والطبية. وقد أدى الحصار العسكري أساسا إلى حبس الشعب الفلسطيني في أرضه. ويتم قتل الفلسطينيين المسالين أو جرحهم خلال فترات منع التجول. وقد انهارت حياة المجتمع الفلسطيني فعليا، وهي حقيقة أشار إليها عدد من مكاتب الأمم المتحدة والمؤسسات الإنسانية. وعلاوة على ذلك، يعترف المسؤولون الإسرائيليون، بمن فيهم رئيس الوزراء ورئيس الأركان بأن إسرائيل تسعى إلى تنفيذ سياسة متعمدة لهذا الغرض.

١٩ - ولم يكن بوسعها إلا أن تشير أيضا إلى هجومات قوات الاحتلال الإسرائيلية على مخيم اللاجئين في جنين في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وقد دخل المحتلون المخيم لهدف واضح هو التدمير والقتل. وقد توفي أكثر من ٥٠ فلسطينيا، بمن فيهم النساء، والأطفال والمسنين، حيث نزل بعضهم ببساطة حتى الموت. ومنعت قوات الاحتلال المنظمات الإنسانية من دخول المخيم لأكثر من ١١ يوما.

٢٠ - وشعرت في تلخيصها لبيانها بضرورة القول إن قوات الاحتلال الإسرائيلية ارتكبت انتهاكات ليس للقانون الإنساني الدولي فقط بل وجرائم حرب في مخيم جنين، فضلا عن المناطق الأخرى من الأراضي الفلسطينية المحتلة. وعلى المجتمع الدولي في نهاية المطاف أن يحاسب مرتكبي هذه الجرائم.

المشوهين، وبكاء الأمهات في حطام بيوتها، ومسعى الآباء لتوفير الغذاء لأسرهم بشكل أو بآخر، ومعاناة المسنين الذين فقدوا أملاكهم ومأواهم، كما حدث في العديد من المناسبات السابقة. وقد هلك ما يقارب ٢٠٠٠ فلسطيني منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ على أيدي القوات المحتلة - نتيجة للعمليات العسكرية ونتيجة للقتل المتعمد والإعدام خارج نطاق القضاء. وقد قُتل وجُرح العديد من الفلسطينيين من قبل المستوطنين الإسرائيليين الذين يستمرون في الإفلات من العقاب. وتبغى الإشارة إلى أن العديد من الفلسطينيين بمن فيهم الأطفال توفوا عندما رُفض السماح لهم بالوصول إلى المستشفيات أو منعت عنهم المساعدة الصحية المناسبة. وأصبح حوالي ٣٥٠٠٠ فلسطيني معاقين (بعضهم مدى الحياة)؛ وانتشر الاضطراب العقلي والعاطفي بشكل واسع.

١٥ - وأضافت بأن القوات الإسرائيلية المحتلة كثفت ممارسة شن الغارات خلال العام الفائت. وقد جرى اختطاف المئات من الفلسطينيين خلال هذه الغارات. وأسيتت معاملة آلاف آخرين وتم احتجازهم. ووقع المختطفون والمحتجزون ضحية للمضايقات وحتى التعذيب. ويستمر تعذيب الآلاف من الفلسطينيين في الوقت الحاضر في السجون الإسرائيلية أو مرافق الاحتجاز.

١٦ - وفي نفس الوقت، تستمر قوات الاحتلال بتدمير الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويعيش آلاف الفلسطينيين بدون مأوى: حيث دمرت منازلهم بالجرافات. وكما يشير تقرير اللجنة الخاصة، لم يكن بعض السكان قادرين على مغادرة بيوتهم ودفنوا وهم أحياء. وجرى تخريب المرافق التاريخية، والثقافية والدينية، كما هو الحال بالنسبة لمباني الوزارات، والمستشفيات والمدارس. وقد نُهبت قوات الاحتلال أعدادا من المنازل والمؤسسات العامة، بما فيها مرافق السلطة الفلسطينية. وقد تم تخريب المرافق العامة عدة مرات. وتم

الاستيلاء على مصادر المياه وتدمير الموارد الزراعية التي يملكها العرب المحليون، وتستمر إسرائيل بعد الاستيلاء على ٩٦ في المائة من الأراضي في الجولان بالتخطيط لمستوطنات جديدة وتوسيع المستوطنات القائمة. ولا يزال نصف مليون لاجئ سوري ينتظرون منذ عام ١٩٦٧ العودة إلى أراضيهم. غير أن عدد المستوطنات في الجولان، الذي يبلغ ٤٠ مستوطنة، يستمر في النمو. ويتم ذلك في الوقت الذي يفترض فيه بصفة عامة أن يتم اتخاذ خطوات سلمية تقوم على انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة.

٢٥ - وقال بأن إسرائيل تقوم بزرع الغام قرب المراكز السكانية التي أودت بحياة ٨٥ شخصا. وتعيق إسرائيل تطوير الإعمار السوري عن طريق فرض ضرائب وقيود فاحشة على البناء. ويجري اعتقال الأشخاص، وهناك نقص في المساعدة الطبية، ويحرم السوريون من الاحتفال بأعيادهم الوطنية. وتقوم إسرائيل بدون حجل بتدمير البيئة الطبيعية. ويقبع عشرات من السوريين في السجون الإسرائيلية، حيث يتعرضون لمختلف أشكال المضايقة والإهانة.

٢٦ - وأشار إلى قيام التلفزيون الإسرائيلي بعرض تقرير عن الأنشطة الإسرائيلية الهادفة إلى استعمار الجولان السوري. ويجري العمل لإنشاء ما يزيد عن ١٠٠٠ وحدة سكنية، وهي أكبر حملة حتى الآن لتوسعة الاستيطان في الجولان. وقد أطلق عليها اسم "أحلام الجولان". وينبغي للقادة الإسرائيليين أن يعوا أثناء ذلك بأن الاحتلال والاضطهاد لا يمكن أن يستمر، وأن الجولان جزء لا يتجزأ من الجمهورية العربية السورية وسيعود إليها بالرغم من قوة السلاح.

٢٧ - وقد شهد العالم الفظائع الجديدة ضد السكان الفلسطينيين العزل خلال السنة الماضية. وقد ارتكبت قوات الاحتلال سلسلة كاملة من الأعمال الإجرامية التي توفي

٢١ - وقالت إنه من الضروري التأكيد مجدداً على انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على جميع الأراضي التي احتلتها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية. وينبغي لإسرائيل أن تعترف بذلك، وتلتزم التزاماً كاملاً بأحكامها. واعتمد مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية إعلاناً في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ يعترفون فيه بانطباق الاتفاقية، ودعوا السلطة القائمة بالاحتلال الامتناع عن انتهاك الاتفاقية، بما في ذلك الخروق الواردة في المادة ١٤٧ من الاتفاقية، وأكدوا مجدداً التزامهم بموجب المواد ١٤٦-١٤٨، وأعربت عن أملها في أن تقوم الأطراف في الاتفاقية ببذل الجهود اللازمة من أجل ضمان الالتزام بالاتفاقية.

٢٢ - وعبرت في ختام كلمتها عن الأمل في أن تتغير الحالة المساوية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وطبعاً، لكي يتم ذلك، على إسرائيل أن تتوقف عن جميع انتهاكات القانون الدولي، ابتداءً من وقف حملتها العسكرية ضد الشعب الفلسطيني. وفي هذا السياق، لا يمكن الاستخفاف بدور المجتمع الدولي، الذي يشكل أحد عناصره جهود الأمم المتحدة. وتأمل في أن تحصل جميع القرارات المتخذة بشأن البند قيد النظر التأييد الذي تستحقه.

٢٣ - السيد المقداد (الجمهورية العربية السورية): أكد على استمرار أهمية عمل اللجنة الخاصة، التي تمثل جهود المجتمع الدولي لتعريف الجرائم الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة. وأية محاولة لإضعاف هذا الدور تعادل توفير غطاء لإسرائيل كي تستمر في انتهاك الحقوق الشرعية للسكان العرب في هذه الأراضي. وليس من المذهل أن ترفض إسرائيل التعاون مع اللجنة الخاصة منذ إنشائها، نظراً لأن عمل اللجنة الأساسي هو الكشف عن أنشطة إسرائيل غير القانونية وعن أعمالها الإرهابية.

٢٤ - وتقوم إسرائيل بتهويد الجولان منذ عام ١٩٦٧، منتهكة بذلك جميع الصكوك الدولية، ولا تتورع عن

اللجنة بشكل خاص إلى تدهور الحالة الإنسانية، ويثبت بصورة قاطعة بأن إسرائيل تنتهك حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، مثل الحق في الحياة.

٣٠ - وأضاف أنه لا يمكن للمجتمع الدولي أن يقف مكتوف الأيدي لما يحتويه التقرير بشأن الاحتجاز والاعتقال واستخدام القوة المسلحة ضد السكان المدنيين، فضلا عن تقييد حرية التنقل وتدمير البنية الأساسية والممتلكات. وأشار إلى التقرير المعني بمراعاة حقوق الإنسان الذي نظرت فيه اللجنة الثالثة في الأسبوع الماضي، فقال إن الانتهاكات في الأراضي المحتلة هي النتيجة المباشرة للاحتلال العسكري الإسرائيلي. ولا يمكن تصحيح حالة حقوق الإنسان إلا عندما ينتهي الاحتلال الإسرائيلي. وأشار إلى أن وضع سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة لا يختلف إلا قليلا عن وضع السكان السوريين في الجولان المحتل.

٣١ - واستمر يقول إن التدابير القانونية والإدارية التي تتخذها سلطات الدولة القائمة بالاحتلال تشكل انتهاكا يوميا لهوية وثقافة الشعب السوري، وهي انتهاك صارخ لمعايير القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة. وتستمر حكومة إسرائيل بانتهاك قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. ويبين تدهور الوضع الحالي الحاجة إلى حل عالمي. وينبغي الأخذ في الحسبان توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن إقامة وتعايش دولتين مستقلتين.

٣٢ - وأكد بالإضافة إلى ذلك على أنه ينبغي الأخذ بعين الاعتبار عند تطوير المبادرات المعقدة بما يلي، أولا، ينبغي لهذه المبادرات ألا تقوم فقط بمتابعة أهداف حل المسائل السياسية والاقتصادية، والمسائل الأمنية، بل ينبغي أيضا إيضاح السبل لتحقيق حل ثابت لمشكلة إعلان الدولة الفلسطينية وفقا لجدول زمني محدد؛ وثانيا، يجب لأية مبادرة أن تعترف بأن الحالة في داخل الأراضي الفلسطينية هو أمر

١٩٠٠ فلسطيني نتيجة لها. وبلغ عدد الجرحى الآلاف. وقد اعتبر تقرير أصدرته منظمة العفو الدولية حديثا الأعمال الإسرائيلية التي رافقت إعادة الاحتلال في الضفة الغربية والهجمات على جنين ونابلس بأنها جرائم حرب. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتغاضى عن هذه الجرائم. وإذا استمرت هذه الأعمال الإسرائيلية، فإنها ستشكل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين. ولا يمكن للسلم أن يتعايش مع الاحتلال ومظاهر القوة.

٢٨ - وأضاف أن الشرق الأوسط أصبح ساحة للتدمير والصراع. ومصدر التدمير والصراع هو النهج الإسرائيلي القائم على الاحتلال والاستعمار وطرد السكان الأصليين. وقد اعتمدت الأمم المتحدة مئات القرارات، التي تجاهلتها إسرائيل علنا، وأعدت احتلال الجولان والضفة الغربية، وغزة، وجزءا من الأراضي اللبنانية. وعندما قدمت الدول العربية مبادراتها السلمية في شهر آذار/مارس ٢٠٠٢، كانت استجابة إسرائيل غزو المدن والمخيمات الفلسطينية. والطريق إلى السلام في الشرق الأوسط هو الامتثال لسيادة القانون الدولي، ووسائل تحقيق هذا السلام هي بالتحديد قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام. وينبغي ممارسة الضغط اللازم على الحكومة الإسرائيلية، ولا يوجد أي مجال لنهج انتقائي ومعايير مزدوجة.

٢٩ - السيد أبو زيد (مصر): قال إن السنة الماضية كانت سنة من المعاناة اليومية للشعب الفلسطيني، الذي خضع للعديد من انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني، مما انعكس في التقارير المقدمة إلى اللجنة الرابعة بشأن الحالة الإنسانية، والسياسية، والاقتصادية في الأراضي المحتلة. وتتضمن كل هذه التقارير معلومات عن الممارسات الإسرائيلية اللاإنسانية، التي تتم بحجة المحافظة على الأمن ومحاربة الإرهاب. ويشير التقرير (A/57/207) المعروض على

حكومة سلام. وتدّين الجزائر بشدة الموقف الإسرائيلي، الذي يقود إلى تخريب العملية السلمية. وعلى المجتمع الدولي تحميل إسرائيل المسؤولية الكاملة عن أعمالها العدائية.

٣٧ - السيد النجار (اليمن): قال إنه لا يمكن للأمم المتحدة والجمعية العامة اللتان تعبران عن إرادة المجتمع الدولي أن تكونا طرفين محايدين، ويجب أن تقدم الدعم للشعب الفلسطيني الذي يعيش تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي. وقد أنكرت حقوق الشعب الفلسطيني لفترة ٥٠ عاما.

٣٨ - وأضاف بأن الأمم المتحدة تعمل بأقل مما هو متوقع منها. فهي تقوم بمجرد اعتماد قرارات تشير بمجملها إلى حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وإلى إنهاء الاحتلال. وقد اعتمد مجلس الأمن خلال فترة ٣٠ عاما ٢٩ قرارا بشأن الممارسات والأعمال الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، غير أن إسرائيل ترفض الإذعان لهذه القرارات. وتم اعتماد عشرات القرارات بشأن مرتفعات الجولان المحتلة وجنوب لبنان، وانتهاك إسرائيل لاتفاقية جنيف الرابعة، والمستوطنات، وإيفاد أفرقة تقصي الحقائق وغيرها، غير أن إسرائيل تنفذ النقاط في القرارات التي تفيدها فقط.

٣٩ - أما فيما يتعلق بالتزاع الإسرائيلي الفلسطيني، يجري تقديم خطط ومشاريع قرارات تشير إلى أن الشعب الفلسطيني لا يزال غير مستعد للعيش في جو ديمقراطي، وأن هذا هو السبب في عدم اعتراف إسرائيل بالانتخابات الحرة وتحاول فرض نظامها الانتخابي والسياسي. ولن يحل هذا النهج بأي شكل من الأشكال المشكلة الأساسية، وهي إنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

٤٠ - وختم كلمته قائلا إن اليمن، لكونها دولة محبة للسلام، تدعم بعزم الجهود السلمية القائمة على احترام جميع القوانين ومبادرة السلم العربية (A/56/1026-S/2002/932) التي

فلسطيني بحث، وأن التدخل فيه غير مسموح مهما كانت الحجة، وثالثا، يجب انسحاب القوات الإسرائيلية فورا من المدن الفلسطينية، وأنه يجب إرسال مراقبين دوليين إلى الأراضي لحماية السكان ومنع تجدد العنف، وفقا لاقتراح الأمين العام.

٣٣ - وتسبب وتيرة الأحداث السريعة في الشرق الأوسط يأسا متزايدا. ويأمل في أن تؤدي تطورات داخل المجتمع الإسرائيلي إلى قيام السلطات بمراجعة الممارسات بشأن الشعب الفلسطيني. وقد آن الأوان للإدراك بأنه لا توجد ضمانات يعتمد عليها لتحسين الوضع في المنطقة وحول العالم أفضل من التخلي عن العنف، وحل المشاكل سلميا، واحترام حقوق الإنسان.

٣٤ - السيد جاكنا (الجزائر): قال إن اللجنة الخاصة هي المحفل الوحيد الذي يمكن فيه للمجتمع الدولي أن يكشف الجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة. وتستمر إسرائيل في انتهاك الالتزامات والاتفاقات الدولية ذات الصلة وتبدي ازدراء للأمم المتحدة.

٣٥ - وتهدف سياسة الأمر الواقع التي تتبعها إسرائيل إلى عزل الأراضي العربية وتهويد السكان لأهداف تغيير الصورة الديمغرافية في المنطقة. وتستمر السلطات الإسرائيلية في تطبيق الجزاءات الجماعية وتدمير الاقتصاد والبنية الأساسية الفلسطينية.

٣٦ - وأكد على أن المذابح التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلية هي جرائم حرب. وتظاهر إسرائيل بأنها تسعى إلى المفاوضات، غير أنها في الواقع تسعى إلى تجريد السلطة الفلسطينية من قدرتها على إجراء هذه المفاوضات. وليست الممارسات الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل أقل خطرا. ويشكل تصرف إسرائيل تهديدا لأمن المنطقة بأسرها. وحكومة إسرائيل هي حكومة إرهاب وحرب، وليست

ليس فقط لأنها تقوم بأعمال إرهابية ضد إسرائيل، بل، الأهم من ذلك، لأنها توفر أيضا الخدمات الإنسانية على الأرض، أي الخدمات التي لم تعد السلطة الفلسطينية قادرة على توفيرها، لأن إسرائيل قررت اتباع سياسة تهدف إلى إزالة السلطة الفلسطينية. وتوفر الممارسات الإسرائيلية تربة خصبة لظهور التطرف في كلا الجانبين.

٤٥ - وتدرك الأردن حق كل بلد في مكافحة الإرهاب وإزالة هذا التهديد، وأدانت مرارا قتل المدنيين، إن كانوا إسرائيليين أو فلسطينيين.

٤٦ - وتؤمن الأردن بأن الجهود الدبلوماسية الدولية تعكس عمل اللجنة الرباعية لوضع خطة عمل وإعداد جدول زمني لإنهاء الصراع في الشرق الأوسط، فضلا عن إقامة دولة فلسطينية ضمن حدود عام ١٩٦٧ وفق رؤية رئيس جمهورية الولايات المتحدة، وهي العناصر الرئيسية لتحقيق السلم والاستقرار في المنطقة. ويجب أن تكون خطة العمل شاملة، ويجب اعتبارها صفقة واحدة، ويجب أن تشمل ضمانات دولية لتنفيذها.

٤٧ - وأكد على أهمية المبادرة العربية السلمية التي اعتمدت في مؤتمر قمة بيروت. وهي مبادرة قوية تأخذ بالحسبان احتياجات جميع المواطنين الإسرائيليين. ولأول مرة منذ بداية الصراع الحالي، يعد العالم العربي بأسره إجراءات أمن جماعية لإسرائيل، وعقد معاهدة سلام جماعية، وتطبيع العلاقات، وتحقيق حل متفق عليه لمشكلة اللاجئين وإنهاء الصراع.

٤٨ - وتعرب حكومة الأردن عن تقديرها لجهود السلطة الفلسطينية لإجراء إصلاحات ضرورية جدا. وينبغي إيجاد الظروف لضمان إنجاح عملية الإصلاح، وينبغي لإسرائيل أن تستجيب لهذه التطورات الإيجابية.

اعتمدها مؤتمر القمة في بيروت. وأكد مرة أخرى على حق الشعبين الفلسطيني والسوري في كفاحهما العادل من أجل إعادة أراضيها والعيش في سلام في وطنيهما.

٤١ - السيد حسان (الأردن): قال إن حكومته تعبر عن الأسف بسبب ممارسات إسرائيل غير القانونية والتي تستحق الشجب في الأراضي الفلسطينية المحتلة التي تسبب الأذى والمعاناة للشعب الفلسطيني. وتستمر إسرائيل في انتهاك معظم حقوق الشعب الفلسطيني الأساسية، فضلا عن التزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة.

٤٢ - وليس بالجديد أن إسرائيل تستمر في استهداف السكان المدنيين، وتفرض حظر تجول في الضفة الغربية على مدار الساعة، وتحتجز المعتقلين بدون أساس قانوني أيا كان شكله، وتدمر عمدا منازل الفلسطينيين، وتقتلع أشجارهم وتدمر ممتلكاتهم. وعلاوة على ذلك، تستمر إسرائيل في إعاقة تقديم المساعدة الإنسانية بدون قيود إلى الشعب الفلسطيني في الوقت الذي يحتاجون إلى هذه المساعدة بشكل خاص. والظروف الاقتصادية غير المؤاتية للشعب الفلسطيني أدت إلى نشوء أزمة إنسانية حقيقية. ونتج عن الممارسات الإسرائيلية ضياع قدرة الوصول إلى مصادر العمالة والدخل، فضلا عن السلع والخدمات الأساسية.

٤٣ - وتدعو حكومة الأردن إسرائيل الامتناع عن استخدام هذه التدابير المؤسفة وأن تشارك في عملية فعلية وحقيقية لتقديم المساعدة لبناء السلطة الفلسطينية كي تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها الأساسية وتوفير الخدمات الأساسية اللازمة للشعب الفلسطيني.

٤٤ - وأضاف أن الممارسات الإسرائيلية لم تعطل عمل السلطة الفلسطينية وتسبب المعاناة للشعب الفلسطيني فقط، بل أتاحت أيضا المزيد من الفرص للأصوليين والمنظمات المتطرفة التي تنشط في المنطقة. وتزايد شعبية هذه المنظمات

مستقل حول الوضع في الأراضي المحتلة. ومع ذلك، فإنه بالرغم من موقف إسرائيل غير البناء، استطاعت اللجنة الحصول على آراء عدد من المواطنين الإسرائيليين من منظمات حقوق الإنسان الذين شاركوا بأفكارهم بشأن مخنة الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال وأبلغوا اللجنة بجهود منظماتهم لتقديم المساعدة إلى الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

٥٤ - وقد تأكدت صحة معظم المعلومات الواردة في التقرير بشأن تدابير إسرائيل القمعية التي تؤثر على جميع جوانب حياة الفلسطينيين من مصادر مستقلة أخرى، مثل لجنة حقوق الإنسان، وغيرها من مجموعات حقوق الإنسان، التي سنحت الفرصة لبعضها بزيارة الأراضي المحتلة. ويعرب وفد ماليزيا عن انزعاجه بوجه خاص لما تضمنه تقرير المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان بشأن معاناة الأطفال نتيجة للأعمال العسكرية في الأراضي الفلسطينية.

٥٥ - وأشار إلى تطور بالغ الخطورة في القدس الشرقية، التي تستمر إسرائيل في تهويدها بدون كلل عن طريق المصادرة المنظمة للأراضي الفلسطينية، وتهدم المنازل العربية بسبب اعتبارات أمنية أو لأسباب إدارية أو إلغاء أذون الإقامة. وقد تجاوز عدد السكان اليهود في القدس الشرقية ١٨٠.٠٠٠ نسمة نتيجة لما يسمى بالتوسع الطبيعي للمستوطنات المنشأة سابقا.

٥٦ - وفي نفس الوقت، يستمر العمل في حملة منظمة لتصوير القيادة الفلسطينية، وبشكل خاص ياسر عرفات، على أنهم شياطين ويجري عزلهم. وتحاول إسرائيل من خلال هذه الأعمال إضعاف الفلسطينيين بأمل جعلهم عاجزين تماما عن إجراء مفاوضات مع إسرائيل في المستقبل.

٥٧ - وعلى المجتمع الدولي ألا يكون تمييزيا في الأمور المتعلقة بحماية حقوق الإنسان، لأن استخدام المعايير المزدوجة

٤٩ - وأكد على أن جميع التدابير التي اتخذتها إسرائيل لفرض القوانين والولاية على القدس الشريف هي تدابير غير قانونية وغير ملزمة قانونيا، وهي انتهاك لقرارات مجلس الأمن. أما بالنسبة للمستوطنات الإسرائيلية، فإن حكومة الأردن تؤكد مرة أخرى أن هذه المستوطنات ليست فقط غير قانونية. بموجب القانون الدولي، بل تشكل أيضا عقبات خطيرة لتحقيق السلام.

٥٠ - وتعلن حكومة الأردن مرة أخرى أنه ينبغي لإسرائيل أن تمتثل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالأراضي الفلسطينية المحتلة والشعب الفلسطيني. وتعتمد الثقة بمجلس الأمن على قدرته لضمان الامتثال بقراراته، الملزمة لجميع الدول الأعضاء.

٥١ - وتنتهك الممارسات الإسرائيلية في الجولان السوري القانون الدولي. وتدعو الأردن إسرائيل الامتناع عن اتخاذ تدابير تؤدي بشكل خاص إلى توسيع بناء المستوطنات غير القانونية وتفرض قيودا اقتصادية قاسية على السكان السوريين في المنطقة.

٥٢ - وأكد على أن السلام في الشرق الأوسط لن يكون شاملا إلا بمشاركة الجمهورية العربية السورية ولبنان. وينبغي استئناف المفاوضات حول هذه الأمور من أجل التوصل إلى اتفاق يضمن إعادة الجولان السوري المحتل وجميع الأراضي اللبنانية. وينبغي للسلام الشامل أن يؤدي إلى حل جميع جوانب الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وهي الحدود، والقدس الشريف، وحق تقرير المصير، واللاجئين، والأمن المتبادل، وحرية حركة البشر، والمصادر المالية، والسلع.

٥٣ - السيد حاسمي (ماليزيا): عبّر عن أسفه لرفض حكومة إسرائيل التعاون مع اللجنة الخاصة، متجاهلة بذلك أحكام قرار الجمعية العامة ٥٩/٥٦ بتاريخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، مما يحرم اللجنة من القيام بتقييم

الفلسطينية تكون دقيقة ومحددة قدر الإمكان، من أجل تقليل الضرر بين السكان المدنيين. والصعوبات التي يتحملها الفلسطينيون بشكل أساسي هي نتيجة للأنشطة الإرهابية التي تستمر بدون هوادة في وسطهم. غير أن اللجنة تجاهلت ذلك عمداً.

٦١ - لهذا فإن اللجنة لم تحقق أي شيء في أفضل الاحتمالات وأدت إلى نتائج عكسية في أسوأ الاحتمالات. وهي لا تختلف في هذا السياق عن العديد من وكالات الأمم المتحدة الأخرى التي أنشئت خصيصاً لإعلاء مصالح الجانب الفلسطيني. ومن المنطقي تماماً أن نسأل عن سبب تكريس مقدار من الوقت غير متناسب للنظر في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وكأنه لا توجد صراعات أخرى في العالم نتج عنها عدد أكبر بكثير من الضحايا. وتعتقد إسرائيل أن عمل هذه الوكالات لا يؤدي إلا إلى إضعاف إرادة كلا الطرفين للوفاء بالتزاماتهما لإجراء مفاوضات من أجل تحقيق حل دائم.

٦٢ - ولا تحمل إسرائيل أية ضغينة لأعضاء اللجنة الخاصة الكرام. فالمشكلة هي في ولاية اللجنة. ولهذا السبب، لا ترى إسرائيل أية فائدة في مناقشة مضمون التقرير. وفي نفس الوقت، ولمصلحة السلام في الشرق الأوسط، سوف يكون من المفيد التصدي لعدد من الحقائق التاريخية التي يتجاهلها التقرير عمداً.

٦٣ - وإن أسباب الصراع في الشرق الأوسط، ووضع السكان الفلسطينيين هو جانب واحد من هذا الصراع، يكمن في الرفض الدؤوب من قبل الفلسطينيين والدول العربية لقرار الجمعية العامة ١٨ (د-٢) وتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٩، أي رفضهم للاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، والحروب العدوانية التي تم شنتها لهذا الهدف. وكانت حرب ١٩٦٧ إحدى هذه الحروب التي شنتها

سيضعف الثقة بالأمم المتحدة. ولا يمكن أن يقبل الوفد الماليزي بالمنطق القائل بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتجاهل الانتهاكات الفاضحة لحقوق الإنسان للفلسطينيين والسوريين الذين يعيشون في الجولان السوري المحتل بسبب الطبيعة الخاصة للعلاقات الفلسطينية الإسرائيلية والعلاقات العربية الإسرائيلية. ويؤمن الوفد الماليزي بأنه ينبغي استمرار ولاية اللجنة الخاصة حتى لن يعود لها فائدة.

٥٨ - السيد ميركل (إسرائيل): قال إن موقف الحكومة الإسرائيلية من اللجنة الخاصة لم يتغير لما يزيد عن ثلاثة عقود من وجود اللجنة. وقد استُخدمت اللجنة منذ إنشائها كأداة للدعاية المعادية ضد إسرائيل. ويتم تمويلها بموارد محدودة من الأمم المتحدة، مما لا يساعد في دفع قضية السلام بين الأطراف ولا يساهم في تحسين وضع الشعب الفلسطيني.

٥٩ - وأضاف أن جذور تحامل اللجنة الخاصة متأصلة في اسمها. فقد وُضع اللوم على إسرائيل حتى قبل النظر في أية دلائل. وأكثر ما يبعث على الصدمة، هو فشل اللجنة في النظر بالإرهاب الفلسطيني، ليس فقط على الإسرائيليين، بل أيضاً على الفلسطينيين أنفسهم. ولا يشير تقرير اللجنة إلى المعضلة المدهشة التي تواجه إسرائيل في مكافحة الإرهابيين الذين يُخفون أنفسهم بين السكان المدنيين. ولا يأخذ في اعتباره آثار الحملة الإرهابية الفلسطينية على حقوق الإنسان للسكان الإسرائيليين، الذين قُتل منهم ٦٠٠ شخص. وقد قُتل البارحة خمسة مدنيين إسرائيليين آخرين في أحد الكيبوتسات. وقد أعلنت كتية شهداء الأقصى مسؤوليتها عن الجريمة، وهي مجموعة مسؤولة أمام عرفات مباشرة. وما يؤسف له بالتأكيد أنه لم يفكر أي من المتحدثين السابقين بتقديم تعازيه بشأن ذلك.

٦٠ - وقد توخّت إسرائيل الحذر لكي تضمن أن جزاءاتها التي تستهدف البنية الأساسية للإرهاب في الأراضي

الشرعية والعرب الآخرين في الأراضي المحتلة. وليس من المدهش عدم تعاون إسرائيل مع اللجنة الخاصة نظراً لأن عمل اللجنة يهدف إلى إظهار الممارسات الإسرائيلية وانتهاكاتها الفاضحة للقانون الدولي والأعراف الإنسانية. ويشهد العالم لأكثر من سنتين الحملة الممجية التي تشنها القوات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل من السلاح، وغالبية ضحايا هذه الحملة من النساء والأطفال. وتمارس إسرائيل القوة المفرطة بدون تمييز مستخدمة كل مخزونها من الأسلحة الثقيلة، مما نتج عنه موت المئات من السكان المسلمين والأبرياء.

٦٧ - وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ تدابير عاجلة لضمان الامتثال لأعراف القانون الدولي الذي تستمر القوات المحتلة بانتهاكها بشكل مفضوح، والتي تفرض الاعتراف بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة ذات الصلة. وينبغي اتخاذ إجراءات فورية لوضع حد لممارسات قوات الاحتلال، التي تعتبر بمثابة جرائم حرب، وتشمل قتل المدنيين العزل من السلاح وتدمير الممتلكات. وتعيق قوات الاحتلال الإسرائيلية حركة الفلسطينيين الذين انقطعت عن العديد منهم نتيجة لذلك مصادر الغذاء والمساعدة الطبية. وازدادت البطالة بين الفلسطينيين الذين تعرضوا لما يمكن اعتباره عقاباً جماعياً، والذين لا يتمكنون من الوصول إلى أماكن عملهم بسبب عملية الإغلاق. وتستمر ممارسات الاحتجاز الإداري، والمقايضات، وحتى التعذيب.

٦٨ - ويؤكد تقرير اللجنة الخاصة على استمرار تدهور حقوق الإنسان التي تبعث على الهلع الشديد، وكذلك الظروف الاقتصادية في الأراضي المحتلة. وتستمر إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بانتهاك القانون الدولي والأعراف الإنسانية. وتستمر في ممارسة إقامة مستوطنات يهودية غير قانونية في الأراضي المحتلة. وقد جرت محاولات لتغيير

الدول العربية لتدمير دولة إسرائيل. لهذا فإن وجود إسرائيل في الضفة الغربية، وقطاع غزة، وفي مرتفعات الجولان ليس نتيجة لعدوان إسرائيلي، بل نتيجة لتدابير اتخذتها إسرائيل لحماية نفسها.

٦٤ - وحاولت إسرائيل، بشكل مستمر في السنوات اللاحقة، التوصل إلى اتفاقات سلام مع البلدان المجاورة لها. وكانت هذه المحاولات غير ناجحة في بعض الحالات، وبشكل خاص اتفاقي السلام مع مصر والأردن، وليس مع الآخرين. ولسوء الحظ، لم يظهر قادة بين الفلسطينيين أو في الجمهورية العربية السورية أو لبنان كانوا مستعدين بشكل حقيقي للاعتراف بأن الحل الوحيد هو إيجاد سبيل للعيش سوية بسلام وأمن. ويحرض الآن القائمون على السلطة على الإرهاب والعنف، وهم غير مستعدين للإعلان على الملأ بأن الإرهاب غير أخلاقي وغير قانوني فقط، بل هو أيضاً عديم الجدوى. وسيتم تحقيق السلام في الشرق الأوسط عندما يظهر قادة يبدون استعدادهم للتحدث بصراحة مع شعبهم ويشاركون في محادثات بعيدة عن العنف أو التهديد بالعنف.

٦٥ - وأكد أن إسرائيل من جانبها تواقية لإجراء محادثات بشأن أي من القضايا المعلقة بين الأطراف بدون أية شروط مسبقة. وهذا هو السبيل الوحيد لتحقيق حل دائم لمصلحة جميع شعوب المنطقة. وسيأتي اليوم الذي ستحل فيه المحادثات محل الإرهاب، ويحل فيه الحوار محل العداء، بالرغم من أن التفسير الأحادي في المنطقة يضع اللوم بشأن الصراع على طرف واحد، ويحدث هذا بإشراف الأمم المتحدة، وهذا لن يقرب ذلك بيوم واحد. ونتيجة لذلك، تدعو إسرائيل الوفود بالتصويت ضد تقرير اللجنة الخاصة والقرار المتعلق به.

٦٦ - السيد المالكي (قطر): أشار في تأكيده على أهمية عمل اللجنة على المعلومات القيمة والموضوعية بشأن استمرار الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الشعب الفلسطيني

جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي، ويعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه العميق بشأن حالات الإعدام خارج نطاق القانون، والاعتقال العشوائي، وتهجير الفلسطينيين، وتهدم البيوت والبنية الأساسية، وقيام قواتها المسلحة بمهاجمة المناطق المدنية بدون تمييز. ويجب أن تتوقف إسرائيل عن هذه الممارسات فوراً.

٧١ - ويجب على السلطة الفلسطينية من جانبها أن تفعل كل ما في وسعها لمكافحة الإرهاب، ومنع الهجمات الإرهابية، وتفكيك الشبكات الإرهابية، وتستخدم كافة الوسائل الشرعية المتاحة لها. وعلى الفلسطينيين أن يقاضوا الإرهابيين، ويشجبوا الإرهاب بدون تحفظ ويتوقفوا عن التحريض عليه، مع الاستمرار في الجهود لإصلاح السلطة الفلسطينية في نفس الوقت، بهدف تعزيز الحكم الصالح، والشفافية، وتفويض السلطات.

٧٢ - وأشارت إلى تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في الأراضي المحتلة إلى حد سيء، وهناك حاجة لاتخاذ تدابير طارئة لتحسينها. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه العميق بشأن تكثيف أنشطة إسرائيل في الاحتلال والقيود القاسية المفروضة على حرية حركة البشر والسلع، ويدعو إسرائيل لإنهاء الحصار على الأراضي المحتلة والامتنال لأحكام قرار مجلس الأمن ١٤٣٥ (٢٠٠٢). ويجب على إسرائيل أن توفر للسكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة حرية الوصول إلى جميع الخدمات الاجتماعية، وفوق كل شيء المساعدة الغذائية والطبية.

٧٣ - ويدعو الاتحاد الأوروبي إسرائيل مرة أخرى لتوفير حرية الوصول الكاملة، والحرية وبدون أية قيود للموظفين الدوليين والإنسانيين إلى الأراضي المحتلة تمسها مع الشروط الأساسية للقانون الإنساني الدولي. ويجب على إسرائيل أن تعطي الجانب الفلسطيني الضرائب المحتجزة التي تبلغ حوالي ٦٠٠ مليون دولار.

المركز القانوني للقدس الشريف والتركيبة الديمغرافية بهدف تهويد المدينة. ولا يمكن تحقيق حل عادل ودائم للمسألة الفلسطينية إلا بإنهاء الاحتلال، وتفكيك المستعمرات اليهودية، ومنح الفلسطينيين الفرصة لممارسة حقهم في السيادة وإنشاء دولة مستقلة عاصمتها القدس. ولا يمكن تحقيق السلام إلا على أساس حل شامل، يشمل بشكل خاص إنهاء احتلال الجولان السورية بموجب قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وكان عمل اللجنة الخاصة في هذا السياق مهماً على نحو ممتاز.

٦٩ - السيدة لوي (الدنمارك): تحدثت بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، والدول المنتسبة من أوروبا الوسطى والشرقية، إستونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وهنغاريا، والدول المنتسبة، تركيا، وقبرص، ومالطة، فضلاً عن أيسلندا، التي هي طرف في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، فقالت إنه بالرغم من جميع الأحداث المأساوية خلال السنة الماضية، وتدهور الوضع الخطير، والعنف المستمر في إسرائيل والأراضي المحتلة، التي رافقها عدد الضحايا المرتفع على نحو خطير بين السكان المدنيين، واستمرار انتهاكات معايير حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، فإن هناك وميض من الأمل في الشرق الأوسط. ويعزى ذلك إلى جهود المجتمع الدولي وبشكل خاص اللجنة الرباعية، لبدء المحادثات السياسية مجدداً.

٧٠ - ويدين الاتحاد الأوروبي بشدة الهجمات على المدنيين الأبرياء لكلا الطرفين، بما في ذلك الهجوم الإرهابي البارحة على إحدى الكيبوتسات الإسرائيلية. ويعترف الاتحاد الأوروبي بحق إسرائيل في العيش بأمان وحماية نفسها من الإرهاب. غير أن ذلك لا يعطيها الحق في تفويض مطلق يستثنيها من التزاماتها بموجب القانون الدولي. ولا يوجد تبرير لاستخدام القوة المفرطة التي ينتج عنها انتهاكات

الجماعات الهجمات الإرهابية التي تؤدي إلى موت الإسرائيليين المسلمين. ويشكل النطاق والطبيعة المنتظمة للهجمات بوضوح أنها في فئة الجرائم ضد الإنسانية. وتدين الولايات المتحدة الهجوم على الكيبوتس الإسرائيلي الذي تم البارحة.

٧٩ - ويشهد في نفس الوقت اعتراف اللجنة في الفقرة ٤٣ من تقريرها (A/57/207) بأن "الهجمات الإسرائيلية تمت بعد فترة وجيزة من اغتيال وزير السياحة الإسرائيلي". ويجب ضمان امتثال جميع الأطراف في الصراع بمعايير القانون الإنساني وأنه يجب مساءلة جميع الأطراف لما حدث. ومن اللازم أيضا وضع القواعد المناسبة في المستقبل التي تجعل من الممكن منع انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الفلسطينيين والإسرائيليين.

٨٠ - وأكدت أن سياسة الولايات المتحدة بشأن المستوطنات معروفة. فإن أنشطة الاستيطان الإسرائيلية تضعف الثقة لدى الجانب الفلسطيني وتضر بشكل أساسي بنتائج المفاوضات، وتنفي فرص السلام والأمن الحقيقيين، ولهذا تؤمن الولايات المتحدة بأنه ينبغي وقف هذه الأنشطة.

٨١ - واختتمت كلمتها بالقول إنه بوصفها مندوبة تمثل الشعب في بلدها، تشعر بالدهشة لقيام وفود بعض الدول في كلماتهم بالاستمرار في محاولة إيجاد تبرير للأعمال الإرهابية. وتستحق مثل هذه البيانات الشجب لأنها تشجع أنشطة غير مقبولة في أي ظرف من الظروف.

٨٢ - السيد ريكيخو غوال (كوبا): قال إن جهود المجتمع الدولي، بما فيها التدابير التي نفذتها الأمم المتحدة لم تكن مثمرة بسبب عدم التعاون من قبل السلطات الإسرائيلية، ورفض الامتثال لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة.

٨٣ - ويرجع عجز مجلس الأمن بشكل رئيسي إلى استخدام المعايير المزدوجة وتهديد أحد الأعضاء الدائمين

٧٤ - وأضافت أنه نظرا لاستمرار التوسع في المستوطنات غير القانونية، فإن الاتحاد الأوروبي يحث إسرائيل أن ترجع عن سياستها الاستيطانية في الأراضي المحتلة. وعلى إسرائيل أيضا أن تتوقف فورا عن الأعمال غير القانونية والأحادية التي تضير بالحل النهائي للصراع وتغير التكوين المادي والديمقراطي للأراضي المحتلة.

٧٥ - وأكدت أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للصراع. ولا يزال الاتحاد الأوروبي مستعدا للعمل عن قرب مع اللجنة الرباعية وجميع الأطراف المهتمة بالاستمرار في تعزيز الجهود الهادفة لتحقيق حل نهائي للصراع في الشرق الأوسط، ولاستخدام هذا الحل لتنفيذ رؤية تعيش فيها دولتا إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

٧٦ - السيدة كوستا (الولايات المتحدة): قالت إن القرار بموجب بند جدول الأعمال قيد النظر يركز على الأعمال الإسرائيلية بدون الأخذ في الاعتبار الظروف التي تتم فيها، ويتجاهل قضية مساءلة الجانب الفلسطيني لدوره في استمرار الصراع الحالي الذي أودى بالعديد من الأرواح من كلا الجانبين.

٧٧ - وتدرك الولايات المتحدة تماما معاناة الشعب الفلسطيني غير أنها لا ترى كيف يمكن لدعم القرار البعيد عن الواقع أن يخفف من هذه المعاناة أو يساهم في إيجاد حل. ولهذا السبب، لا يمكن للولايات المتحدة أن تؤيد القرار وتحث الدول الأعضاء الامتناع عن دعم النداء المعتاد التي تصدره اللجنة الخاصة عاما بعد عام من أجل الاستمرار في عملها.

٧٨ - وأضافت أن القرارات التي أعطت الولاية للجنة الخاصة لم تأخذ في الحسبان انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها جماعات المقاتلين الفلسطينيين. وتدعم وتشجع هذه

السلام ارتباطا وثيقا بالحل النهائي للمشكلة الفلسطينية، التي تشكل حجر الأساس في صراع الشرق الأوسط. ويستحيل تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط طالما توضع العقوبات أمام ممارسة فعالة وكاملة للحقوق الأساسية للفلسطينيين والشعوب العربية في جميع الأراضي المحتلة. وتعلن كوبا مرة أخرى دعمها الكامل للحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني لإنشاء دولة مستقلة وذات سيادة عاصمتها القدس الشرقية وتطالب بإعادة جميع الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل، وتعلن مرة أخرى عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

٨٩ - السيد مدجوب (تونس): أشار إلى بيان رئيس اللجنة الخاصة الذي أكد فيه على نتائج الممارسات الإسرائيلية القانونية والسياسية، فقال إن المناقشة الحالية للأعمال الإسرائيلية تجري أمام خلفية أحداث مأساوية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والشرق الأوسط ككل. ووفقا للشهادات التي تم الحصول عليها، فإن التدابير الإسرائيلية، مثل اعتقال الفلسطينيين، وإهانة الممثلين الرسميين، وتهدم المنازل والمكاتب، واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان، والتوسع الذي يجري في الأراضي الفلسطينية والجولان السوري بهدف تغيير ديمغرافية المنطقة تؤدي إلى شعور باليأس بين السكان الفلسطينيين.

٩٠ - وأضاف أن هذه الممارسات الإسرائيلية تشكل خرفا فاضحا لمعايير القانون الدولي. ويدعو الوفد التونسي إسرائيل مرة أخرى للتخلي عن التدابير العدوانية ضد الشعب الذي يعيش في ظل الاحتلال، ويدعو إسرائيل لبذل كل الجهود لإعادة الوضع إلى حالته الطبيعية وإيجاد الظروف الملائمة لإجراء المفاوضات. ويجب على المجتمع الدولي أن يخلص المنطقة من الحرب والدمار، ويساعد في إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

باستخدام حق النقض ضد أي مشروع قرار يهدف إلى حل حقيقي للصراع.

٨٤ - وقد تكثفت المواجهة بين القوات الإسرائيلية والسكان الفلسطينيين خلال السنة الفائتة، ونتج عنها ازدياد عدد الوفيات وعدد الجرحى بين المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين، حيث كانت معاناة الفلسطينيين أكثر بكثير؛ وأدى ذلك إلى نتائج مدمرة في غزة، والضفة الغربية، والقدس الشرقية. وقد أدى إغلاق الحدود ومنع الفلسطينيين من الدخول إلى المناطق والأراضي التي يعملون فيها إلى غل يدهم لكسب رزقهم.

٨٥ - وقد أعلن الوفد الكوبي أكثر من مرة أن عدم القدرة على اتخاذ تدابير فعالة سيؤدي إلى تصاعد العنف من جانب الإسرائيليين الذين يعارضون الحل السلمي والعادل في صراع الشرق الأوسط. وتستخدم أكثر المعدات العسكرية تقدما لشن حرب تقليدية ضد الشعب الفلسطيني. ويجري حاليا صراع غير متكافئ بين جيش مسلح وسكان مدنيين يكافحون من أجل حقوقهم الأصلية لإنشاء دولة مستقلة. وهذا يدل على انتهاك فاضح وضخم لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، بدءا من حقهم في الحياة.

٨٦ - وبالإضافة إلى هذه الحقوق، يجري أيضا انتهاك مبادئ القانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ويجري خرق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة والعديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة التي تنص على انطباقها على الأراضي العربية المحتلة.

٨٧ - ولم تسمح الحكومة الإسرائيلية للجنة الخاصة بدخول الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٨. وقد عبّر الوفد الكوبي عن أسفه لعدم تعاون السلطات الإسرائيلية مع اللجنة التي أنشأتها الجمعية العامة.

٨٨ - ويشارك الوفد الكوبي رغبة المجتمع الدولي من أجل سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. ويرتبط تحقيق هذا

وينص أيضا على أنه "لا يجوز معاقبة أي شخص محمي على مخالفة لم يقرها هو شخصيا. وتحظر العقوبات الجماعية، وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الإرهاب". وبالرغم من ذلك، تنتهك "الدولة القائمة بالاحتلال" بشكل فاضح جميع حقوق السكان الفلسطينيين وسكان مرتفعات الجولان بموجب القانون الدولي.

٩٥ - وقال مشيرا إلى انتهاكات معينة ارتكبتها إسرائيل ضد الفلسطينيين بأن إسرائيل ملزمة بشكل ثابت باحترام وحماية جميع حقوق الإنسان وفقا للاتفاقيات التي وقعتها. وفي إشارته إلى التوازي بين الوضع في الشرق الأوسط والوضع في جامو وكشمير، قال إن "السلطة القائمة بالاحتلال" في كلا الحالتين لا تنفذ التزاماتها القانونية. وقال إنه ينبغي تطبيق معايير القانون الدولي بدون أي تمييز أو شروط، وبشكل خاص عندما تكون أرواح البشر الأبرياء مهددة ببطش سياسة الدولة.

٩٦ - ودعا اللجنة الرابعة إلى أن تطلب من مجلس الأمن اتخاذ تدابير فعالة لضمان وفاء إسرائيل بالتزاماتها القانونية، وبشكل خاص، منح الفرصة لقيام الأمم المتحدة بإجراء رصد دون عوائق للوضع في الأراضي المحتلة. ويعتقد أيضا أنه ينبغي للجنة أن تدعو الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة إلى عقد اجتماع عادي بشأن إيجاد آلية لضمان الامتثال بنية حسنة وبشكل دائم بالاتفاقية من قبل السلطة القائمة بالاحتلال. وفي إشارته مرة أخرى إلى التشابه بين فلسطين وجامو وكشمير، قال إن المحاولات لتحقيق العدل ليست ناجحة بعد في أكثر المناطق غير المستقرة، أي الشرق الأوسط وجنوب آسيا، بالرغم من مناشدات المجتمع الدولي، وهذا يعيق الجهود لتحقيق سلام دائم.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

٩١ - السيد بيركايا (إندونيسيا): أشار إلى أن اللجنة تستمر في إعداد تقارير قيّمة تسلط الضوء على وضع حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، بالرغم من عدم توفر حرية الوصول إلى الأراضي المحتلة. فعلى سبيل المثال، توفي أكثر من ١٣٠٠ فلسطيني وجرّح أكثر من ٢٠٠٠٠ في الفترة قيد النظر. وأصبحت أعداد هائلة من الممتلكات بالضرر. وأصبح الآلاف من البشر بدون مأوى؛ وقد تم تدمير ثلث المنازل في مخيم جنين وحده. ووفقا لشهادات معتقلين سابقين، تعامل البشر بصورة سيئة في مراكز الاحتجاز، ويتعرضون لاستجابات قاسية. ويتم اختطاف الفلسطينيين كرهائن ودروع بشرية.

٩٢ - وتوضح التقارير قيام إسرائيل بوضع عقبات أمام المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين. وتوضح أيضا القيود المختلفة المفروضة على حرية الحركة، وعدم احترام أفراد الخدمات الطبية، والصعوبات التي يتعرض لها المرضى والمصابين. وأخيرا، توضح التقارير الآثار الهائلة على الوضع الاقتصادي في الأراضي المحتلة.

٩٣ - ويستمر التقرير في إثارة قلق عميق لدى الوفد الإندونيسي. ويشعر الوفد بالحزن نتيجة لاحتقار إسرائيل لحقوق الشعب الفلسطيني وغيرهم من العرب. ويجب وقف تجاهل إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة.

٩٤ - السيد صديقي (باكستان): قال إن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على الضفة الغربية، وقطاع غزة، ومرتفعات الجولان، فضلا عن سكان هذه الأراضي. وقد اعترف بذلك مجلس الأمن في قراراته ولجنة الصليب الأحمر الدولية. وتحدد الاتفاقية التزام السلطة القائمة بالاحتلال فيما يتصل "بالأفراد المحميين"، وتحريم ممارسات مثل القتل المتعمد، والمعاملة غير الإنسانية والتهجير. وتحرم أيضا قيام الدولة القائمة بالإدارة من نقل جزء من سكانها إلى الأراضي المحتلة،